

ملحق

السنة الثانية

العدد ٥٧

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

و ٢٧ آب سنة ١٩٣١

عمان : المجلس في ١٣ ربيع الآخر ١٣٥٠

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثانية للدورة فوق العادة الثانية للمجلس التشريعي الأردني الثاني

مكتبة عبد العزيز

الجلسة الثانية

افتتحت الجلسة الثانية للدورة فوق العادة الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٨ - ٨ - ١٩٣١ المصادف يوم الثلاثاء الساعة العاشرة برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضوراً كثرة قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الا السادة حمد باشا بن جازي والشيخ حديثه الحر يشه فخامة الرئيس - فليقرأ الضبط السابق

قريء

توفيق بك - لم تعين في الجلسة السابقة مواضيع جلسة اليوم ولكن من المعلوم ان القوانين التي انجزتها اللجان هي التي ينظر فيها .
نظرت لجنة القوانين في مشروع قانون هبة اراض لسمو الامير المعظم فوافقت عليه بدون اي تغيير ولذلك لم تر من حاجة لاعادة طبعه مرة ثانية بل اكتفت بارساله لمجلسكم الموقر كما هو . وها انا اقرأ مادة فمادة بحسب النظام الداخلي :

المادة

١ - يسمى هذا القانون (قانون هبة اراض لسمو الامير عبدالله) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قبلت

٢ - توهب لصاحب السمو الامير عبدالله بن الحسين الاراضي التالية :

(أ) قطعة من اراضي زور الكفار تبلغ مساحتها الف دوغم .

(ب) قطعة من اراضي الحمر تبلغ مساحتها ثلاثة آلاف دوغم

(على ان يراعى عقد الامتياز المعقود الآن بين دائرة الاراضي ومزارعي هذه الارض من التركمان وان يعتبر المستأجرون المذكورة اسماءهم في ذلك العقد الذي ينتهي اجله بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٣١ مزارعين عند سموه بعد انقضاء المدة ما داموا قائمين بالشروط المترتبة عليهم)

(ج) قطعة من اراض غور كبد تبلغ مساحتها ستين الف دوغم .

قبلت

٣ - على دائرة الاراضي ان تعين حدود القطع الثلاثة المار ذكرها وتنظم مخططاتها وتسجلها

ضمن الشروط المبينة في هذا القانون وفقاً صحيحاً على صاحب السمو الامير عبدالله بن الحسين وورثته من بعده .

قبلت

٤ - لا يستوفى اي رسم من اجل تسجيل هذه الاراضي ولا لصلق الطوايع على كل ما يتعلق بها من اوراق ومعاملات .

قبلت

٥ - قبل اجراء التسجيل تنظم وقفية بهذه الاراضي من قبل سمو الامير عبدالله بن الحسين وتسجل حسب الاصول الشرعية على ان تحتوي الشروط الآتية : -
(أ) توقف الارض على سموه مدة حياته ليتنفع بها غلة واستغلالاً وبسائر الانتفاعات الشرعية السائدة المعتمدة في الوقف الصحيح .

(ب) توقف هذه الاراضي من بعد سموه على اولاده من ظهره ذكراً وانثى الموجودون عند تاريخ نفاذ هذا القانون وعلى ماسيرزق سموه من الاولاد الذكور والاناث ثم على اولاد الظهور منهم جميعاً ثم على اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم معها ناسلوا وتعاقبوا نسلاً بعد نسل وعقباً بعد عقب وجيلاً بعد جيل دون اولاد البطون في جميع الطبقات على ان مات من الذكور منهم عن ولد او اسفل منه عاد نصيبه الى ولده او ولد ولده او الاسفل منه وان لم يوجد واحد من ولده او ولدولده وان سفل فيعود استحقاقه الى ذوي طبقة المشار كين له في الاستحقاق وعلى ان مات من الذكور منهم قبل وصول الاستحقاق اليه عن ولد او اسفل منه ثم وصل الاستحقاق الى طبقة يفرض حياً و يضرب له بسهم معهم ويعطى نصيبه لولده او الاسفل منه وليس لاولاد البطون مع اولاد الظهور حظ ولا نصيب في الوقف المذكور في سائر الطبقات مادام احد من اولاد الظهور موجوداً ولا بطريق الملاوة واذا انفرد واحد من الموقوف عليهم من اولاد الظهور استحق جميع الوقف وانحصر فيه ولا يشارك فيه احد من غير ولد الصليبي .

(ج) - اذا لم يوجد احد من اولاد الظهور فيقول الوقف الى اولاد البطون وذريتهم ونسلهم وعقبهم من ذرية سموه اولاد البطون ثم الى جهة برلا لتقطع فيها الحكومة أثلاً .

(د) - ان تكون النظارة على هذا الوقف لسموه بمفرده مدة حياته على ان يهيئ له تأجيله من عشر سنوات الى اكثر بحسب ما يراه من الحظ والمصلحة للوقف في اعمارهم .

(هـ) - ان تؤمّن النظارة من بعد سموه للارشاد الارشد من المستحقين من اولاد الظهور

على ان يؤلف الناظر عندئذ بعد نصبه من قبل القاضي الشرعي مجلساً برئاسة من المستحقين لادارة الوقف وتقسيم غلته على اصحاب الاستحقاق وان يكون عدد اعضاء هذا المجلس من اثنين الى اربعة عدا الرئيس بحسب الحاجة .

(و) ان ينص على تخصيص مقدار كاف من الواردات من غلة كل سنة لتعميم الوقف ومحافظة بحسب الشروط التي تعين في الوقفية .

(ز) ان تقسم الغلة على ورثة سموه وورثتهم وذريتهم بحسب الاحكام الشرعية المختصة بالارث وكذلك تعطى الحصة الشرعية لزوجات سموه على ان تؤمول حصة كل منهن الى اولادها من ظهر سموه بعد وفاتها .

(ح) ان تنص الوقفية على ما يلزم من شروط اخرى تتعلق بالادارة وتقسيم الغلة وبكل امر لا يناهى الشروط الاساسية المنصوص عليها في هذا القانون .

قلت

٦ - يوم دى لسموه مباشرة عند انتهاء تسجيل الوقف في دائرة الاراضي الثلاثة آلاف جنيه من الخزينة المالية لمباشرة الاستثمار .

قلت

٧ - رئيس الوزراء وقاضي القضاة ووزير المالية مكلفون بانفاذ احكام هذا القانون .

قلت

توفيق بك - شروط الوقف اظلمت من قبل صاحب الساحة قاضي القضاة وفضيلة القاضي الشرعي وعرضت على سمو الامير المعظم فاستحسنها ووافق عليها

سعيد بك المفتي - قبل اقرار هذا القانون بمجموعه لي كلمة اريد ان القاها على حضرات اعضاء المجلس الذي لاشك انهم سيوافقوني عليها :

ليس من الكرامة بشيء المروءة من الكرام تجاه مشروع هذا القانون الذي نحن في صدده الان دون ان نشفعه بكلمتين ولو مختصرتين :

زيملائي الكرام ! ان الامة الاردنية ستكون متعطلة جداً في هذا اليوم الذي نتمكن من القيام ببعض الواجب نحو اميرها المفدى . ولا اتردد من ان اقول ان سموه كان ملاماً من جميع رجالات البلاد وزعمائها في عدم اقتناؤه قسم من اراضي البلاد الموات حتى هذه الساعة لاسباب شتى ، اولها : ليكون سموه القدوة الحسنة لاهل البلاد في كيفية الاستثمار الحقيقي والعمل المنتج على الطريقة الحديثة الزراعية . ثانياً : ليعي ولو قسماً من حاجته المادية طائفاً شهرة في الكرم اصبح حديث المجالس بين جميع طبقات اهل البلاد ولطالما لم ينهر سائل ولم يردد من اعتابه محتاجاً دون

الحصول على بغيته .

لا بدفعني للكلام في هذا الموضوع بنية استفزاز حيتكم وحماسكم في هذا الشأن . لا وكلاً ! لا اقول ما اقول به بالنسبة للامة الاردنية التي مرتبطة باميرها المعظم باواصر المحبة والاخلاص والتي ترقص طرباً لظهور هذا المشروع من حيز القول الى ميدان العمل .

يدفعني لهذه الاقوال بعض الجرائد الناقية التي ملأت اعمدتها صاخبة على هذا المشروع الطيب الذي لا يني قسطاً صغيراً تجاه سموه لما له من الايدي البيضاء والخدمات الجليلة على البلاد الاردنية حتى وعلى البلاد المجاورة . ان الامير عبدالله قد وجد في البلاد الاردنية كي يكون سداً متيناً تجاه سيل الصهيونية الجارف لا كما زعم بعض اصحاب الجرائد المتفرضين . وناسوا بان اميرنا هو ابن من ضحى كل غال وثمين وابن من لم يلفث الى تاج نزع منه بعض الكواكب من البلاد العربية وكل ذلك في سبيل البلاد العربية !!

فلنتركهم وشأنهم ولنني بواجب صغير الذي من ورائه يوم مل امتعاش الايدي العاطلة في البلاد بسبب العمل ضمن هذا « الحقل الصالح » في المستقبل انشاء الله

واقول ما يمكن القول في هذا المشروع ، يجب ان يصادق عليه بين المهتاف والتصفيق والسلام .

فضامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي

فوافق المجلس على قبوله بالاتفاق .

توفيق بك - نظرت لجنة القوانين في مشروع قانون الحاكم الشرعي فاجرت فيه بعض التغييرات كما وردت في النسخ الموزعة على حضراتكم وكان من هذه التغييرات ما هو متعلق بترتيب المواد اذ ان اللجنة وجدت من المناسب ترتيب المواد بحسب تسلسل المواضيع التي يحتوي عليها القانون ومنها ما هو متعلق بنصوص بعض المواد كما ساعرض عليكم عند الوصول الى كل مادة منها .

المادة

١ - يسمى هذا القانون قانون الحاكم الشرعي لسنة ١٩٣١ .

موافق

٢ - مراقبة الحاكم الشرعية العامة وادارتها منوطة بقاضي القضاة .

موافق

توفيق بك - تلاحظون ان العبارة الاخيرة من هذه المادة التي كانت المادة الثامنة في المشروع قد رفعت وهذه العبارة هي «التي تجوز له» اي لقاضي القضاة من وقت الى آخر بموافقة سمو الامير المعظم ان يضع انظمة في اعمال وواجبات القضاة وموظفي المحاكم الشرعية» فوجدت اللجنة ان لا حاجة لهذه العبارة لاز اعمال القضاة وواجباتهم معينة في قوانين خاصة واذا كان المقصد ما هو مختص بادارة الاعمال، فلساحة قاضي القضاة ان يصدر التعليمات التي يراها مناسبة ولا حاجة لان ينص في القانون على صلاحية بوضع الانظمة لان في ذلك محاذير جمة لم ترها اللجنة موافقة.

موافق
٣ - يعين القضاة الشرعيون وينقلون بقرار من المجلس التنفيذي بناء على اقتراح قاضي القضاة ويجب ان يعرض كل تعيين او نقل على سمو الامير المعظم للموافقة عليه.

موافق
٤ - موظفو المحاكم الشرعية من الصنف الثاني يعينون بمقتضى احكام قانون الموظفين كوظفي الدوائر الاخرى.

توفيق بك - لقد رفعت اللجنة من هذه المادة عبارة «ويقالون ويحالون على المجلس التأديبي» وما ذلك الا لان المادة السابعة من هذا القانون التي ستقرأ الآن تحتوي على هذا الامر ولا حاجة لتكرار النص في مادة اخرى

٥ - (١) يوافق مجلس التدقيقات الشرعية من قاضي القضاة رئيساً وعضوين يعينان بالصورة التي يعين فيها القضاة الشرعيون.

(٢) ينتخب اعضاء مجلس التدقيقات من موظفي الشرعية او من قضاة محكمة الاستئناف المسلمين (٣) يجب ان يوافق وزير العدل على تعيين قضاة محكمة الاستئناف اعضاء في مجلس التدقيقات توفيق بك - تلاحظون ان العبارة الثانية من الفقرة الاولى من هذه المادة رفعتها اللجنة وهذه العبارة هي «على انه اذا لم يتمكن اي منهما لاي سبب كان من القيام بوظيفته فيجوز لقاضي القضاة ان يتدب مكانه موظفاً آخر حائزاً على المؤهلات القانونية»

فوجدت اللجنة ان ليس من الحكمة ايداع امر الانتداب لساحة قاضي القضاة بهذا الشكل اذ ان اشغال مجلس التدقيقات الشرعية هي قليلة وغير مستعجلة وبالامكان انتظار زوال المعذرة عن العضو المتغيب اما اذا طال الامر فبالامكان ان ينسب تعيين شخص آخر بقرار من المجلس التنفيذي وبازادة من صاحب السمو الامير، ولهذا رأيت اللجنة من الموافق رفع العبارة المذكورة

عزده بك - اذا كان عضو مجلس التدقيقات معين بقرار من المجلس التنفيذي وارادة سمو الامير لا يمكن تبديله الا لسبب مشروع لانه كقاضي لا يمكن تبديله دون ان يستدب اليه العجز والتقصير. ولذلك انني ارى بان رفع حق الانتداب من ساحة قاضي القضاة فيما لو وجد اسباب لتأخر عضو مجلس التدقيقات الشرعية او لتغيبه او لمرضه مما يعطل اعمال مجلس التدقيقات الشرعية وعليه ارى ان لا مانع شرعي ولا قانوني بمنح ساحة قاضي القضاة ان يمنح حق الانتداب للمجلس المشار اليه لسبب تغيب العضو المنتخب.

ولذلك اقترح اعادة المادة الى اصلها واعطاء قاضي القضاة هذا الحق.
توفيق بك - اعتقد ان وظيفة العضو في مجلس التدقيقات الشرعية هي وظيفة اضافية لا وظيفة اساسية ولا يشترط من اجل التبديل ان يرتكب ذلك العضو جرماً ومخالفة او ان يكون غير كفؤ. ولما كانت اشغال المجلس المشار اليه يمكن ارجاؤها الى زوال المعذرة فلا اظن ان الحاجة تقضي بالتبديل الا في حالات نادرة جداً، ان المحاذير من اعطاء حق الانتداب بشكك الواسع الجاري في العدالة لم تره اللجنة موافقة ولهذا انني اؤيد رأي اللجنة عوده بك - على كل حال ان عضوية مجلس التدقيقات الشرعية وان كانت هي ضمنية لوظيفة اصلية فلمنتخب اليها بعد كوظف اصيل وابداله بغيره بدون سبب شرعي هو مخالف للقواعد الشرعية والقوانين الموضوعية. اكرر اقتراحي بمنح قاضي القضاة حق الانتداب توفيق بك - توضع المادة كما قبلتها اللجنة في الرأي فانضمام الرئيس نخامة الرئيس - مارأى المجلس بذلك

فوافق المجلس على قبول المادة المعدلة باللجنة كما هي
٦ - (١) لا يتدب قضاة الشرع للقيام بوظيفة قضاة في المحاكم النظامية الا بموافقة قاضي القضاة (٢) لقاضي القضاة لذي الحاجة ان يستدب قضاة الشرع للقيام بامور القضاة الشرعي في غير اقصيتهم وله ان يوكل احدهم موظفي الشرعية ليقوم بوظيفة القضاة الشرعي عند غياب الاصيل

موافق
٧ - عندما تقدم شكوى ضد موظف من موظفي الشرعية يقوم قاضي القضاة بالوظائف المحولة الى رئيس الوزراء في المواد ٦٨-٩١ من قانون الموظفين ويقوم مجلس التدقيقات الشرعية بوظائف المجلس التأديبي موافق

٨ - (١) يقوم قاضي القضاة بصلاحيات وزير العدلية وواجباته بمقتضى قانون المحامين لسنة ١٩٢٨ بقدر ما يتعلق ذلك بالمحامين الذين يتعاطون المحاماة لدى المحاكم الشرعية .
(٢) يعين مجلس تأديبي للنظر في الشكوى التي تقدم بسبب سلوك محام يتعاطى المحاماة لدى المحاكم الشرعية من قبل قاضي القضاة ويؤلف من رئيس وعضوين على ان يكون الرئيس من اعضاء مجلس التدقيقات واحد الاعضاء من موظفي المحاكم الشرعية والعضو الآخر محامياً لدى المحاكم الشرعية .

موافق

عوده بك - اقترح علاوة مادة اخرى على القانون تنص على إلغاء المواد المخالفة لقانون المحامين توفيق بك - هذا قانون خاص وقانون موخر وذلك مقدم ومن الطبيعي ان يتبع احكام هذا القانون ولا يلتفت الى ما يخالف من نصوص وردت في قوانين عامة اخرى صدرت قبله عادل بك المعظمه - ارى انه لا لزوم لتكرار ذلك حيث ان هذا القانون هو قانون خاص توفيق بك - ان قانون التصرف بالاموال غير المنقولة التي مواد كثيرة من قانون الاراضي وائر على مواد كثيرة ايضاً من المحلة ومع ذلك لم يرد فيه ما ينص على إلغاء شيء من تلك المواد عمر حكمت بك - ان وضع شيء من هذا القبيل كما اقترح الزميل عوده بك هو يكون من تحصيل الحاصل .

توفيق بك - ضموا يا فخامة الرئيس اقتراح عوده بك بالرأي

عوده بك - اقترح اضافة مادة لهذا القانون تنص على ان احكام هذا القانون المتعلقة بمحاكمة المحامون قد انتهت

عادل بك - يظهر للمجلس الموقر ان اللجنة قد توخت الاختصار وعدم التكرار بالمبارات لتكون القوانين التي تصدر غير معرضة للاخطاء حيث اذا وجد نصوص مكررة ما يعرض هذه القوانين للاعتقاد ، ولذلك فالنص الذي اقترحه حضرة الزميل عوده بك هو تكرار لا مبرر له . ارجو من فخامة الرئيس ان يضع اقتراح عوده بك بالرأي حتى اذا رفض تقبل القانون كما هو

عوده بك - يوجد قانون خاص للمحامون وفي بنوده نصوص فيما يتعلق بمحاكمتهم فاذا دام هذا القانون على ما هو عليه ولم يتعرض المجلس لاصلاحه بوضع مادة عليه كما اثرت فالتدبير يمنع المحاكم ان يجهلوا بالقانون الذي نوهت عنه الآن

فالحكومة التركية وحكومتها هذه ايضاً كانتا دائماً تضعان مادة خاصة بآخر كل قانون ينص

فيها على ان جميع القوانين المخالفة للقانون المذيل به ملغاة وان لم تعدل كذلك فاننا سنبقى مشكل كبير بين المحاكم والمحامين وقضاة الشريعة . فارى من الضروري جداً وضع صراحة ليلبسها القاضي والمحامي والشعب

عمر حكمت بك - بصفتي وزيراً للعدلية اقول انه لا يوجد بين المحاكم من لا يفهم ان القانون الموخر ينفي كل ما يخالف نصوصه من القوانين السابقة .

نعم ان من وضع مثل هذه المادة لا يوجد محذور ولكن لا ارى من لزوم لها .

فخامة الرئيس - اضع اقتراح عوده بك بالرأي

فرفضه المجلس

فخامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي

قبل بالايجاج

توفيق بك - عندنا مشروع قانون صيانة الاسلاك البرقية :

المادة

١ - يسمى هذا القانون تعديل قانون صيانة الاسلاك البرقية لسنة ١٩٣١ .

قبلت

٢ - تعدل المادة الثانية من قانون صيانة الاسلاك البرقية المنشور في المذد (١١٢) من الجريدة

ارسمية الصادر في ١ ايلول سنة ١٩٢٦ كما يلي :

شيوخ العشائر ومخاتير القرى المجاورة للخطوط البرقية والمهاتية وشيوخ مسكنون بالمحافظة على سلامة هذه الخطوط واذا وقع تعد على ما هو مجاور لهم منها ولم يعرف الناقل يحاكمون مجزاً بتقدي لا يزيد على (٥٠) جنيناً .

د . قاسم افندي الهنداوي - بما ان الغاية من وضع تعديل قانون صيانة الاسلاك البرقية لسنة ١٩٣١ هو لحفظ الاسلاك المذكورة من العبث والانتطاع .

وبما ان المادة الثانية من تعديل القانون تنص على ان شيوخ العشائر ومخاتير القرى المجاورة للخطوط البرقية مكلفون بالمحافظة على سلامة هذه الخطوط واذا وقع تعد على ما هو مجاور لهم منها ولم يعرف الناقل يحاكمون مجزاً بتقدي لا يزيد على (٥٠) جنيناً .

فاني ارى هذا التعديل لم يترك جمعاً بحق العشائر والقرى المجاورة للخطوط الاسلاك البرقية كل الاجحاف مستنداً ذلك على الاسباب الآتية :

١ - اعتقد كما يعتقد الجميع ان الوقوع في مثل هذه الاعمال التي وضع هذا التعديل من اجلها لا ينشأ عن رغبة في اتلاف هذه الاسلاك ضد الحكومة وانما يقع احياناً من بعض اشخاص خاصة يكون لهم عداوة لتتويع اشكلها مع احدى القرى او العشائر المجاورة للاسلاك بقصد معاقبة هذه القرى او العشائر وبما ان المبلغ الذي نص عليه هذا التعديل جسيم جداً ولا يستهان به بالنسبة للاحوال المعيشية في هذه الايام ، فحيث لا تسنح الفرصة لبعض الاشخاص للنهوض عنهم لارواء غلهم من اهل القرية او العشيرة المجاورة لتلك الاسلاك والتي يحقد عليها فيقطعها على هذا الوجه ليوقعها في مشكل كذا .

وانه لو كانت المبلغ الذي تقرر فيه القرية او العشيرة المجاورة طفيف لم يتجرأ على ذلك بل بالعكس يبقى مخوفاً من عقاب الحكومة معها كانت جريمته خفيفة .

٢ - وانني ارى ان هذه القوانين هي التي جرأت على قطع تلك الاسلاك ليس الا وعليه اقترح تعديل المادة الثانية من تعديل قانون صيانة الاسلاك بصورة لا تزيد على خمسة جنهيات فيما اذا لم يعرف الفاعل ، وان يحدد في زيادة محافظة هذه الاسلاك الى حراس القرى المجاورة . وفي الختام الفت انظار مجلسكم الموقر لتأييد اقتراحي هذا .

توفيق بك - ان حراسة الخطوط البرقية والمناقب امر غير ممكن ولهذا كان من الضروري ان يوضع قانون لاجل منع التعديات التي تكررت قبل وضع هذا القانون وقالت بعد تطبيقه بخلاف ما يمتقده الزميل المحترم

ولم تقدم الحكومة مشروع هذا القانون على مجلسكم العالي الا لتزبل المآذير التي تخوف منها حضرة الزميل . اذ ان المادة الثانية من القانون المبحث عنه كانت تقضي بان لا يقل الجزاء التقدي عن خمسين جنهياً وكان من المستطاع ان يحكم بجزاء تقدي يبلغ الالف من الجنهيات ولما كان ذلك جحشاً لاهالي القرى والعشائر المجاورة رؤي من الموافق ان يحمل الحد الاعلى خمسين جنهياً ومعنى هذا انه اصبح بالامكان ان تحكم المعاكم على القرية بجنيه او بنصفه كما ذكرت في الجلسة الماضية . وليس من الموافق تحديد الحد الاعلى بخمسة جنهيات لانه من المحتمل وقوع حوادث جسيمة تستدعي الغرامة الشديدة ولا يؤثر في مثل تلك الحالات وضع غرامة لا تتجاوز الخمسة جنهيات على اهالي قرية او افراد عشيرة وربما تجاوز عدد سكانها الالف لذلك وحفظاً للمصلحة العامة المقترحة على كل شيء وبما ان الحد الاعلى لا يحكم به الا نادراً وفي حالات ضرورية كما عرضت ارجو قبول المشروع على ما هو عليه .

قاسم افندي الهنداوي - ارجو وضع اقتراحي بالرأي فخامة الرئيس - اضع اقتراح قاسم افندي الهنداوي بالرأي « اي ان تكون الغرامة المبحوث عنها خمسة جنهيات في الحد الاعلى »

عادل بك - ارى ان حضرة الزميل يتخوف من الحد الاعظم في حين ان ليس لمحكمة في العالم ان تحكم في منتهى الجزاء ما لم توجد هناك اسباب مشددة تستدعي ذلك ، والمحاكم عادة تبسداً بالحكم من اقل غرامة نص عليها قانون الجزاء . فان تخوف الزميل من هذه الجهة ليس بمحل هذا من جهة ومن جهة اخرى ، فانه ليس امام الحكومة اي طريقة لصيانة الاسلاك البرقية الا هذه الطريقة التي نص عليها القانون اي مسؤولية العشائر والقرى المجاورة للاسلاك البرقية الخربة والتي لم يعرف فاعلها ولذلك رغب وضع القانون ان يثبت افراد العشائر وسكان القرى للمحافظة على سلامة الخطوط كما وانه اراد حثهم ايضاً على معرفة الفاعل لايصاله الى يد القضاء العادل .

ولا يعقل ان يقدم اي رجل على عمل مثل هذا بقصد الانتقام لانه يحسب حساب هذا الفاعل من ان يعرف ويساق للمحاكم ويعاقب بموجب احكام قانون الجزاء اعتباراً من ثلاثة اشهر الى ثلاثة سنين في حين انه فيما اذا عرف الفاعل لا يحكم اكثر من خمسة قروش حيث الغرامة في قانون الجزاء هي خمسة قروش اذا لا يعقل ان يقدم احد الاشخاص ليضع نفسه بحسب ثلاثة اشهر لتعريم غيره بخمسة قروش ولذلك ارى ان تصديق القانون في الصيغة التي قبلتها اللجنة هو موافقاً للمصلحة العامة كما وان اللجنة دققته مادة فادقروا ان لا مندوحة لقبول هذا القانون كما هو : قاسم افندي الهنداوي - تفضل الزميل عادل بك وقال انه لا يعقل ان يقدم احد على ارتكاب هذه الاعمال و يورط نفسه بالحس والجزاء الصارم ، فيا حبذا لو يعرف الفاعل ولكن يرتكب هذا العمل سرا كما وانه وقع مثل هذه الاعمال مراراً .

عوده بك - ان القضية ذات شقين فالشق الاول هو اولا يجب معرفة من هو المكلف بصيانة الاسلاك البرقية المبحث عنها والشق الثاني تثبيت مقدار الغرامة بصورة نفي بالمراد والقرض المطلوب من وضع هذا القانون ، اما ان تكون امر الحراسة هي من وظائف افراد العشائر وسكان القرى المجاورة للخطوط فامر طبيعي وبناء على ذلك يجب ان يعبد كل فرد بما ذكرت مسؤول امام الحق العام واما الجزاء فقد حدد من قبل واضع القانون ووضع له الحد الاعلى زيفيان باشا - انا ارى انه من واجب الحكومة محافظة الخطوط البرقية وادى ان امر المحافظة هو غير عائد على الشعب نفسه لان الشعب المسكين هو مشغول بامور زراعه وتأمين معيشته وهو ليس مكلف بالقيام بواجبات الحراسة فالحكومة عندها حراس

ماجد باشا - لم اسمع قط ان افراد الشعب هم المأمورون بالمحافظة على الخطوط وامن الحراس ؟
 عوده بك - ان القوانين التركية وقوانين العالم اجمعت على قبول هذه النظرية لانه لا توجد
 طريقة اخرى تؤمن الغاية غير هذه وبما ان محكمة العشار ستتشى على اصول المحاكم الجزائية
 فلا شك انها ستؤخذ الحکم من الادلى اولاً ما لم يكن هنالك اسباب مشددة وكثير ما يكون
 الجزاء من اسبوع الى سنة في قانون الجزاء ولا يحكم بالحد الاعلى الذي هو سنة الا عند الضرورة
 فارى تصديق المادة على شكلها الحاضر انفع للمصلحة .

نخامة الرئيس - اضع اقتراح قاسم افندي الهنداوي بالرأي
 عوده بك - لي اقتراح يا فخامة الرئيس لاجل التأليف ما بين النظر بين وهوان يجعل الجزاء
 بنسبة المتخريجات الواقعة فيحسب كم عود كسر وكم فوجان عطل وعلى هذا الاساس يطبق الجزاء
 على المسؤولين .

شكري بك - ان قضية المحافظة على الاسلاك البرقية تتعلق بسلامة البلاد وليس من الموافق
 للمصلحة العامة ان تعين العقوبة هيئة خفيفة على من يمتدى على هذه الاسلاك . ان المشرع العثماني
 قد ادرك خطر هذا الامر فقرر في المادتين (١٣٤ و ١٣٥) من قانون الجزاء ان يحكم من ارتكب
 جرم التعدي على الاسلاك البرقية بغرامة قدرها خمس ذهبات مجيدة الى خمسين ذبحة مجيدة
 وبالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين .

وقد قبل هذا المبدأ في قانون صيانة الاسلاك البرقية الذي نحن في صدد تعديل المادة الثانية
 منه اذ نص فيه على الحكم بالغرامة والعقوبة المذكورتين عندما يكون الفاعل معلوماً فاذا قررنا
 اخذ الغرامة بنسبة الاعمدة والفناجين والاسلاك عندما لا يكون الفاعل معلوماً نكون قد قبلناه مبدأ
 يصعب تطبيقه واعدنا بين نوع العقوبة في الحالين اي عندما يكون الفاعل معلوماً او غير معلوم .
 هذا من جهة ومن جهة اخرى فان القاعدة المعمول بها بين الحكام هي ان لا يمنح احدهم الى
 الجزاء الاشد الا عندما تكون هنالك اسباب مشددة واذن فلا خوف من جعل العقوبة خمسين
 جنياً كما ذكر في نص المادة الثانية المعدلة التي نحن بصددھا ومن اجل هذه الاعتبارات التي اوجه
 نظر الاعضاء الكرام اليها اريد الصيغة كما وضعتها لجنة القوانين الفت النظر كذلك الى ان
 الغرامة على المشيرة او القرية ينبغي ان لا تكون اقل مما تفرض على الفاعل عندما يكون معلوماً .
 ماجد باشا - نحن الذي نعرفه ان الحكومة العثمانية كانت واضعة حراس للخطوط من باب
 الشايم الى المدينة المنورة تقريباً

شكري بك - ان تعيين المحافظين للاسلاك البرقية لا يستدعي عدم معاقبة المعتدين عليها
 ماجد باشا - ولكن لم يطبق علينا عقوبة ما

سعيد بك المفتي - اقترح تأجيل البحث في هذا التعديل الى جلسة اخرى
 عادل بك - ضعوا يا فخامة الرئيس اقتراح قاسم افندي الهنداوي بالرأي
 نخامة الرئيس - ماذا تقولون باقتراح الزميل قاسم افندي

شكري بك - اقترح التأجيل
 نخامة الرئيس - ماذا تقولون بامر التأجيل اضعه بالرأي
 فرفضه المجلس

عادل بك - اقترح ان يجعل الحد الاعلى (٢٥)

نخامة الرئيس - ضعوا اقتراح عادل بك بالرأي

قبله المجلس بالاكثرية وصححت المادة على موجب هذا الاقتراح

٣ - رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والمالية مأمورون بانفاذ احكام هذا القانون .
 موافق

فخامة الرئيس - مجموع القانون

موافق للمجلس على مجموع القانون

فخامة الرئيس - عندنا مشروع قانون الاعفاء من ضريبة البلدية :

شكري بك - نظرت اللجنة المالية في مشروع قانون الاعفاء من ضريبة البلدية لسنة ١٩٣١
 فدخلت بعض التعديل على صيغة هذا القانون بحيث تتناول المادة ١ و ٢ و اضافت كذلك المادة
 الثالثة الى المشروع المذكور .

لقد ورد في صيغة المشروع الاصلية (وقرأ المادة الاولى الاصلية) ثم قال : اختارت اللجنة الصيغة
 الجديدة ان يقال (قانون الاستثناء من رسوم البلدية لسنة ١٩٣١) والسبب في ذلك هو انها لا تخلط
 ان كلمة (الاعفاء) قد تعيد ان هنالك مكلفاً يراد اعفائه من الضريبة وهذا لا يتفق مع شخص
 الحكومة المعنوي الذي هو صاحب الحق في الجباية ولا يمكن ان يعتبر كفرد مكلف يدفع
 الضرائب البلدية :

اما استبدال كلمة (ضريبة) بكلمة (رسوم) فلا من دوائر البلدية لا تستوفي ضرائب وانما هي
 رسوم تأخذها مقابل خدم معينة تقوم بها داخل حدود مناطقها بدليل ان القانون الذي تمتنع

اليه في الجباية يسمى قانون رسوم البلديات ومن أجل هذين الاعتبارين اختارت اللجنة النص الجديد للفقرة الاولى من المادة المذكورة .
(وقرئها خفياً)

المادة الاولى - يسمى هذا القانون قانون الاستثناء من رسوم البلدية لسنة ١٩٣١ و يعتبر نافذ للمفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

شكري بك - ارى ان التعديل الذي ادخل على الفقرة الثانية منها فقد بني على قرار المجلس التنفيذي وعليه اذا لم يكن لاحد الاعضاء الكرام ما يقال في صيغة هذه المادة ارجو وضعها في الرأي عادل بك العظمه - ان جميع القوانين تعتبر نافذة للمفعول اعتباراً من تاريخ نشرها او من التاريخ الذي ينص عليه بالقانون ولا يبحث عن تاريخ نفاذ القانون الا اذا كان يرغب في تشميله الى ما قبل او بتنفيذه بعد نشره بمدة !

لهذا لا ارى لزوماً لوضع هذه العبارة التي هي « و يعتبر نافذ للمفعول الخ »
توفيق بك - بالعكس ان وضع التاريخ ضروري لان هنالك قانوناً معمولاً به من زمن الحكومة العثمانية ينص على ان القوانين التي لا يمين تاريخ نفاذها لا تعتبر معمولاً بها الا بعد مرور ستين يوماً على نشرها ولذلك ارى ان وضع التاريخ ضروري .

فخامة الرئيس - اضع المادة الاولى في الرأي .
فوافق المجلس على قبولها كما هي .

شكري بك - (بعد ان قرأ المادة الاصلية)
لقد خففنا كلمة « ضريبة » للاعتبارات التي ذكرتها آنفاً وكذلك كلمة (المواد) التي كانت موجودة في جانب كلمة (الاشياء) لان هذه الكلمة عامة تشمل المواد وغيرها .

ولقد استبدلنا عبارة (ترسل حكومة شرق الاردن) بعبارة (تستورد) حكومة شرق الاردن) لان كلمة (الاستيراد) اوفق بالنظر لسياق العبارة وكذلك فعلنا بكلمة (قوة) اذ وضعنا محلها (قوى) فصار نص العبارة (قوى جلالته البريطانية)

(وقرأ الفقرة الثانية بنصها الجديد ثم قال)

ان اللجنة المالية بعد ان اختارت هذه الصيغة رأت اخيراً ان دائرة المتمد البر يطاني لا يمكن ان تعتبر من جملة قوى جلالته البر يطانية وانه بالنظر لكون نفقاتها داخلية في ميزانية الحكومة ينبغي ان تدخل في عداد الدوائر . هذا من جهة ومن الجهة الاخرى قد لاحظت ان الاسم الوارد في القانون

لقوة الحدود هو (قوة حدود شرق الاردن) لذلك قررت ان يعدل النص على اساس ان عبارة « حكومة شرق الاردن » تشمل « المصرف الزراعي » و « دائرة المتمد البر يطاني » وعبارة « قوى جلالته البر يطانية » تشمل قوة حدود شرق الاردن . بحيث اصبحت المادة الثانية كما يلي :

المادة الثانية - لا تدفع رسوم البلدية عن الاشياء التي تستوردها حكومة شرق الاردن وقوى جلالته البر يطانية .
وتوخياً للغرض المقصود من هذا القانون تعتبر عبارة « حكومة شرق الاردن » شاملة دائرة المصرف الزراعي وعبارة « قوى جلالته » شاملة دائرة المتمد البر يطاني وقوة حدود شرق الاردن عادل بك - انني من الذين يفتنون هذا الاسلوب في النشر بع لانتنا لم نتاد على استعمال هذه العبارات مثل : « توخياً للغرض المقصود الخ » الا بعد ان ادخل علينا اسلوب الثقلن الانكليزي وفي هذا الاسلوب تطويل بالعبارات لا مبرر له .

ومن جهة اخرى يوجد ما يوجب التشويش في اختيار طريقة اضافة الدوائر المختلفة لبعضها البعض مما قد يحدث اعترافاً سياسياً يصدر من هذا المجلس العالي ، فن رأينا ان دائرة المتمد البر يطاني لم تكن من دوائر الحكومة بل هي دائرة اجنبية تابعة لوزارة المستعمرات الانكليزية والمتمد نفسه هو مثل الحكومتين في شرق الاردن . لهذا فان جعل (حكومة شرق الاردن) شاملة لدائرة المتمد البر يطاني فيه شيء من الاعتراف الضمني اي من انها من دوائر الحكومة . وفي ذلك ما فيه من الاضرار التي لا تخفى عليكم بالطبع انا لا اعني ان لا تستثنى من ذلك دائرة المتمد البر يطاني من الرسوم ، لهذا اقترح ان تكون العبارة « لا تدفع رسوم البلدية عن الاشياء التي تستوردها الدوائر الرسمية ودائرة المتمد البر يطاني (وقوى جلالته البر يطانية وقوة حدود شرق الاردن) »
توفيق بك - لا ارى في ذلك بأساً وكذلك مقرر اللجنة الذي استشرته الآن .

واذن من الممكن ان يقال الدوائر الرسمية ودائرة المتمد البر يطاني وقوى جلالته البر يطانية وقوة حدود شرق الاردن .

فخامة الرئيس - اضع اقتراح عادل بك بالرأي

فوافق المجلس على ان تكون المادة الثانية كما ذكر

المادة الثالثة :

رئيس الوزراء مأبوز بانفاذ احكام هذا القانون .

شكري بك - اننا اضفنا هذه المادة التي عين فيها الجهة المأمورة بانفاذ القانون جرياً على

المعرف المتبع في سن القوانين

فخامة الرئيس - هل توافقون على التصديق على المادة الثالثة كما قبلتها اللجنة ؟

فوافق المجلس على ذلك

فخامة الرئيس - اضع مجموع القانون في الرأي

عادل بك - اني لم اكن موجوداً عند ما عرض هذا القانون على المجلس الموقر ولذلك لم يمتحن لي الحوض في المباحلة التي حدثت عند المناقشة في لومعه او عديمه ، لان النظام الداخلي يعتبر احالة القانون الى اللجنة المختصة هو بمثابة قبول هذا القانون مبدئياً وضرورة الحاجة اليه . اما وقد حول هذا المشروع الى اللجنة المختصة وقبلت صيغته ومواده لا بد لي الآن من ان الفت نظر المجلس الموقر الى نقطة هامة . وهي ان البلديات تحتاج الى موارد كثيرة لتمكين من القيام بواجباتها العمرانية وتدابيرها الصحية والاجتماعية فهذا القانون جعل ينقص من واردات البلديات وعلى ما اعتقد ان فائده هي تخليص التمددين من دفع الرسوم للبلديات فقط وخاصة تنحصر الفائدة بكتاب الطيران وقوة الحدود .

فطلما ان الحكومة تفرض على البلديات التي هي عبارة عن دوائر اهلية ووطنية اتباع طرق وقوانين من شأنها انقاص وارداتها فيجب على الحكومة ايضاً ان تعتبر هذه الدوائر من الدوائر الرسمية لتتمتع بكافة الحقوق والامتيازات الخاصة بها . حيث ان الحكومة عندما وضعت قانون رسوم الحاكم استنتت دوائر الحكومة من الطوايع وسائر الرسوم ولم تعتبر دوائر البلدية من الدوائر الرسمية فطلما الحكومة تسمى لتنقيص واردات البلديات تأمناً لمصالح سائر الدوائر الرسمية فمن المنطق والحكمة ان تمنح البلديات جميع الامتيازات الممنوحة لغيرها من الدوائر المسماة رسمية وتعددها من الدوائر الحكومية الرسمية من هذه الجهة .

فخامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي

فوافق المجلس على ذلك

محمد باشا السعيد - سمعت ان الحكومة خصت مناصات من بعض الاعضاء تأمينا

لدين استقنوم

توفيق بك - « مقاطعاً » من المعلوم يا فخامة الرئيس انه لا يجوز التكلم في قاعة هذا المجلس الا فيما يختص بالمواد المعنية بالارادة للطاعة فارجو ان تفهموا العضو المحترم ذلك ليوجل ما يريد بيانه الى جلسات المجلس المقبلة .

فخامة الرئيس - فليقرأ مشروع قانون الوكالات لسنة ١٩٢١

فقري من قبل السكرتير

عادل بك - ان الحكومة الحاضرة قد تقدمت من الامة بمنهاج ايم ما جاء فيه التخفيف عن عائق المكلف الاردني ، الضرائب الموضوعة والتفكير بتخفيف الوطء الاقتصادية الضاربة ابطانها في عرض البلاد وطولها

فانا ارى ان هذا القانون هو من القوانين الشديدة على كاهل المكلف الاردني ، لانه يصرف النظر عن كافة ماورد في الاسباب الموجبة ، هو موضوع لتزويد واردات الحكومة لا غير اذ جاء في آخر الاسباب الموجبة : « تضاف الى الاسباب المتقدم ذكرها ما يحدثه التعامل بتلك الوكالات من نقص كبير في واردات الحكومة » اذ ان الغاية الرئيسية هي ارغام الاهلين لاجراء التطوير ودفع الرسوم وفي هذا حمل ثقل على عائق المكلف والشعب الذي منذ ثلاث سنوات وهو في حاجة وفي ضيق شديد

اما الاسباب الاخرى ، فهي وان كانت لدرجة واقعة فان تلافيا من حيث مصلحة الاهلين يمكن بطرق مختلفة عن غير طر بق الغاء الوكالات الدورية بعد مرور ستة اشهر على تاريخها ولاجل ان نعرف طرق تلافى المشكلات ، يجب ان نفهم لماذا تقدم الناس من اجراء معاملة بيع العقارات بالوكالات الدورية ، ان هذه المعاملات تحصل للاسباب الآتية :

اولاً : المشاكل الكثيرة الموجودة في معاملة الطابو

ثانياً : تحصل من كثرة الرسوم الموضوعة لاجراء معاملات الطابو

ثالثاً : تحصل ايضاً من مطالبة المالية للبقايا من الضرائب المترتبة على الارض والعقار المراد بيعه وعدا عن كل ذلك تحصل من وجود علاقات اخرى تحتاج الى معاملة دقيقة تستغرق زمناً طويلاً . وليس الامر كما ذكرت دائرة الاراضي وكما اشارت اليه هو رغبة الناس . لان كافة الناس اصبحت تقدر ماهية الوكالات الدورية والخطر الذي يقع من جراء عدم اتمام معاملة التسجيل ولكنهم يختارونها مرغمين نظراً لكثرة الرسوم والضيق البدني . فاذا كانت دائرة الاراضي ترغب حقاً في ازالة المشاكل فما عليها الا ان تقدم بمشروع قانون من شأنه تخفيف الرسوم او ان تمنع الجزئية من المطالبة بكافة مطالبها من الشخص البائع عندما يرغب في تطويع ارضه الى الغير ، وان يحتوي هذا المشروع على مواد من شأنها تسهيل اجراء معاملات الطابو ولا يجعل الناس يميلون الى اختيار عمل الوكالات الدورية المعترف بخطورها على اصحاب المعاملات

لهذا فاني ارى ان هذا القانون قد سن خصيصاً لتزويد الواردات في حين ان الحكومة قد تمهدت بتخفيف الضرائب واكتشاف علاج لازالة الضائقة المالية المستحكة للحلقات . لذلك فاني اقترح على الزملاء ان لا يقبلوا بهذا المشروع حيث لازوم له على هذه الصورة

عوده بك - علمت من دائرة الاراضي انها تعد مشروعاً جديداً لجمع شتات الرسوم على اختلاف انواعها وعلى ما علمت انها ستضع فيه كل التسهيلات اللازمة وربما يرفع لمجلسكم الموقر في الدورة الآتية . واما هذا القانون الموضوع تحت البحث والتدقيق فاني اعتقد ان حضرة الزميل لا يخالفني بضرورة لزومه لتقليص الناس من اضرار الوكالات الدورية ، وكم من عقار كبير بيع بموجب وكالة دورية و بعد مدة طويلة قام البائع وضبط العقار وعزل الوكيل واعاد الى المشتري الثمن ؟ وكم اختلفت احكام المحاكم واجتهدت المحاكم في هذا الموضوع ؟ ولذلك رأيت الحكومة من الضروري وضع حد لاضرار الوكالات الدورية فوضعت هذا القانون ولم يكن قط من مقاصد الحكومة : بيد الواردات من وضعه وكثير من الناس من لا يعلمون اضرار الوكالات وفرقها من التسجيل فيرجعون الاولى على الثانية في معاملاتهم ويوقعهم و ثم يأبى البائع و يلتجئ المحامين . ولا اريد ان اكلم اكثر من ذلك فاني الهامي و يتوفى لنسخ الوكالة وكثير من المحاكم لم تعتبر للمشتري « زعم شرعي » بما بناه و بما غرسه في الارض والمعار وحكمت كثير من المحاكم برفع البناء و قلع الفرس وتسليم العقار الى صاحبه

افليس بعد ذلك من ضرورة اوضع حد لهذا التشويش ؟ ولذلك اتي ارى لزوم هذا القانون وفائدته الى الشعب

شكري بك - اقل ذكر الاستاذ عادل بك ان القصد من وضع هذا القانون زيادة الواردات ورداً عليه اصبرح بان ذلك لم يكن مقصوداً بذاته اما من حيث ما ذكره عن البقايا فاني في صدد هذا الامر ، اذكر اننا في المالية لا نطالب احداً من المكلفين عند اجراء معاملة التسجيل الا بما هو مطلوب منه عن البيت او قطعة الارض المراد فراغها

والحكمة في هذه المطالبة هي ان المكلف البائع يهون عليه في الغالب ان يدفع ما في ذمته عندما يكون قد باع شيئاً من امواله فاذا لم يطلب بقدر المقدرة على الدفع حينئذ و اخيراً او كذا ان الحكومة لم تقصد من وضع هذا القانون سوى ازالة المخاذير والمشكلات التي لا تخفى حتى عن المحامين انفسهم

عادل بك - ان المشاكل التي نوهت عنها دائرة الاراضي وحضرته الزملاء هي غير

عظيمة بالدرجة التي نوهت عنها في تقريرها ، لان الذين يقدمون على البيع الخارجي هم افراد قليل ، هذا وعدا عن ذلك فان الذين يبنون البنائات ويفرسون اشجار لا خوف عليهم من رجوع البائع عن البيع ، لان كافة المحاكم اعترفت بالزعم الشرعي عند وجود مستند شرعي وهي ايضا تجنح الى تمليك الارض بقيمتها عند البيع واما قول معالي وزير المالية بان دائرة الاراضي او المالية لا تقصد تزييد واردات الحكومة فهذا قول ينافي ماجاء بالفقرة الاخيرة من الاسباب الموجبة ، فاذا ارادت دائرة الاراضي ازالة هذه المشاكل يوجد امامها طريقة اخرى غير هذه الطريقة .

سعيد بك المفتي - اشاطر حضرة الزميل الاستاذ عادل بك في كافة بياناته السابقة واللاحقة ولا اعتقد ان الزملاء يقبلون في قانون من شأنه استيفاء الرسوم من الاهلين في مثل هذه الضائقة الاقتصادية التي ينوء تحت عبثها اعظم مصارف العالم واكبر تجارها . فالحكومة تدافع عن نظريتها باساليب مختلفة لاجل تخدير الاعصاب ، فالحذار الحذار ايها الزملاء من التصديق عليه . ثم حكمت بك - ان الدوام على هذا الاصول المتعلق بالوكالات الدورية عدا عن اضراره ينتج التشويش ولا تستفيد منه الحكومة ولا اصحاب المعاملات بل تنحصر هذه الفائدة بالمحامين فقط

توفيق بك - من المعلوم ان القوانين المتبعة لاجل البيع معتبراً الا اذا جرى في دائرة التسجيل . وان امر الرجوع الى طريقة الوكالة الدورية هو تدبير مؤقت يقصد منه ربط البائع بمضمون العقد الى ان تتم المعاملة لدى الدائرة المختصة ، وقد كانت الحكومة الثمانية اصدت اوامر بعدم اعتبار الوكالات الدورية بعد مرور سنة على تاريخها نظراً لما في الاعتماد على الوكالات واهمال امر اتمام المعاملات لدى دوائر التسجيل من مخاذير يعود ضررها دوماً على الشاري وقد بقي الامر المذكور معمولاً به في زمن الحكومة للشار إليها وفي زمن الحكومات التي تلتها حتى اليوم وما القانون المقدم اليكم الا موهماً لذلك .

اما القول بان المقصد هو تزييد موارد الحكومة فهو قول مغلوط لان المعاملة ستجري حتماً طال الاعتماد على احكام الوكالات فلا بد من ان يأتي يوم يرجع فيه صاحب الوكالة دائرة التسجيل ويتم المعاملة لديها ويدفع الرسوم ولا يكون قد نقص على الخزينة شيء من مواردها . ولست ادري كيف وضعت الفقرة الاخيرة في الاسباب الموجبة واعتقد ان الموظف الذي وضعها غير مطلع على الاسباب الاساسية لان الموظف الذي نظم مشروع القانون غائب بالاجالة ، وفضلا عن ذلك في هذا القانون مادة هامة هي التي تخص على عدم جواز عزل الوكيل البيوري

إذا كان يتعلق بالوكالة حق الغير ، ومن المعلوم انه لم يكن هنالك نص قانوني بهذا المعنى وكانت لا يوجد سوى قرارات من مجلس الشورى في زمن الحكومة السورية غير واضحة واحكامهما متناقضة وقد جاءت المادة الحاضرة صريحة وناصة على عدم جواز العزل ولا يخفى ما في ذلك من فائدة . والخلاصة ان القانون هو لمصلحة الشخص لا الحكومة واذا كانت المدة قليلة فيمكن جعلها سنة واحدة .

عادل بك العظمى - ارغب ان اجاب على بعض النقاط التي ابانها الزميل توفيق بك :
يقول ان الشخص الذي يشتري بسند منظم عند كاتب العدل لا بد وان يأتي لدائرة التسجيل ويتم معاملته ولكن الفرق عظيم بين من يرغب ارغاماً بان يذهب لدائرة التسجيل ويدفع رسوماً باهظة لاتمام معاملته وبين من يتحين الفرص المناسبة للذهاب للدائرة المذكورة من تلقاء نفسه . ثم قال توفيق بك ان الحكومة التي كانت اصدرت امراً وجعلت الوكالات الدورية غير نافذة المفعول بعد مرور سنة على تاريخها ، فهذا الامر لا يمكن ان يلغى احكام القانون ولا يمكن ان يعتبر لا بالدوائر الرسمية ولا بالمحاكم النظامية . ثم نوه بعض الزملاء ان بعض المحامين يستفيدون من دوام هذا الامر واخشى ان يكون القصد من وراء ذلك ان اكون انا من جملة المحامين المستفيدين في حين انني لا اذكر دخولي في دعوى من هذا القبيل ولو مرة واحدة منذ اشتغلت في مهنة المحاماة وها هي قيود المحاكم امام الجميع يمكن النظر اليها .

عوده بك - على كل حال ان الوكالات الدورية اذا طال امرها تجلب الاتعاب على اصحابها عادل بك - الفت نظر المجلس الى شيء آخر وهو ان بعض رؤساء الدوائر دائبون دوماً على التحري عن طرق تزويد الواردات لدوائرهم لنوال عطف رؤسائهم وخاصة في الدوائر العدلية . عمر حكمت بك - ولكن لا يسى عن بال حضرة الزميل المحترم ان هذا المشروع لم يأت من العدلية .

عادل بك - نعم .

نعيدي بك المفتي - اسأل من حضرة الزميل عادل بك فيما هل من الممكن تلافي هذا المذخور بتحديد المدة ؟

عادل بك - لا يمكن تلافي المأذور ، لان الضائقة المالية والاقتصادية شديدة ولا يعرف نهايتها حتى ان بعض علماء الاقتصاد يصرحون ان الازمة الحالية ستداوم مدة طويلة من الزمن . توفيق بك - لي اقتراح يا فخامة الرئيس وهو ارجاء البحث في امر مشروع هذا القانون .

الى الدورة الاعتيادية المقبلة تفضلوا في وضعه بالرأي .

فخامة الرئيس - ما قول اعضاء المجلس ؟

فوافق المجلس في ارجاء البحث في المشروع المذكور للدورة الاعتيادية المقبلة

فخامة الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تقسيم اراضي بني حسن والاسباب الموجبة له .

فقريء من قبل السكرتير

توفيق بك - الكل قانع بالحاجة اليه فيحال على اللجنة المختصة

محمد باشا السعد - انا ارى ان هذا القانون يجب ان يطبق على عموم بلاد الامارة نظراً

لفوائده المحسوسة

فخامة الرئيس - متى يرتأي المجلس لزوم تعيين يوم الجلسة الآتية ؟

فوافق المجلس على ان تكون الجلسة يوم الاثنين القادم الساعة العاشرة

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس النشري

عمر زكي

